توصيات المؤتمر العام السنوي لوزارة الأوقاف

الوطن

أوصى المؤتمر السنوي العام لوزارة الأوقاف الذي انعقد تحت شعار قول السيد الرئيس بشار الأسد: «لولا صمود الشعب وقوة الشعب وقوتكم أيها الدعاة والداعيات لما صمدنا»، بأهمية الاستمرار في مواجهة الفتنة التي يقودها أصحاب الفكر الوهابي الذي يؤسس لإباحة ذبح الأبرياء والقتل العشوائي، وتأكيد أهمية خطورة الأفكار التكفيرية، والمشاركة الفاعلة في الاستحقاق الانتخابي لمجلس الشعب السوري والاستمرار بإصدار أجزاء أخرى من الموسوعة العلمية السورية لتفسير القرآن الكريم، وأهمية دور المؤسسات الدينية في تعزيز البنية المعرفية والثقافية والأخلاقية للمواطن السوري، ودعوة وسائل الإعلام للتركيز على دور الشباب الوطني الفاعل وتسليط الضوء على نشاطاتهم وأفكارهم.

كما أوصى المؤتمر بأن تكون المؤتمرات منبراً للحوار بين جيل الشباب وبينهم وبين الجيل الذي قبله، إضافة إلى متابعة أعمال ونشاطات الفريق الشبابي بعد صدور نظامه الداخلي وإطلاق مشروع الترجمة للمراجع الفقهية والسلوكية، وإظهار سمات الدين الإسلامي، ومتابعة المشروع الوطني لتطوير مناهج التعليم الشرعي في سورية، ومتابعة الدعاة والداعيات للتمكن من أبحاث المنظومة الفكرية (فقه الأزمة)، وتأكيد دور الدعوة الإنسانية في العمل الدعوي والوطني ومتابعة المنظومة الأخلاقية لعام ٢٠١٦، والمصالحات الوطنية على أرض الواقع، وأهمية متابعة كل ما يصدر من فتاوى منحرفة وضالة عن منهج الإسلام المعتدل، والارتقاء بالدور الإيجابي الديني والوطني المنوط بمعاهد الأسد لتحفيظ القرآن الكريم، وتعزيز دور الإعلام الديني ومتابعة إصدار مشروع قانون وزارة الأوقاف الجديد والتركيز على القيم الأخلاقية الإيجابية، وتعزيز ثقافة التطوّع، والاهتمام بقضايا الطفولة والشباب، وتأييد الحوار البنّاء.

الشراء بالحبة في القنيطرة

أوضاع معيشية صعبة والسلة الغذائية تسد رمق العوائل الفقيرة

القنيطرة - خالد خالد

في آخر دراسة (غير رسمية) أظهرت أن الأسرة السورية تحتاج إلى نحو ١٤٢ ألف ليرة سورية شهرياً لتؤمن احتياجاتها المعيشية، وبعيداً عن تلك الدراسة نجد أن أبناء محافظة القنيطرة (طفح بهم الغلاء) الذي اعتبره كثير منهم أن مسوغات التجار والباعة بارتفاع أجور النقل وما يترتب على ذلك من زيادة بأسعار المواد الغذائية، وخاصة إذا ما علمنا أن القنيطرة مستهلكة وغير منتجة في ظل الظروف الراهنة وخروج مناطق كثيرة من خريطة الإنتاج وخاصة في القطاع الجنوبي الذي يعاني صعوبة في تصريف منتجاته لوقوعه تحت سيطرة العصابات المسلحة.

يقول أحد الباعة: إنه يخسر جراء نقل الخضر والفواكه والمواد الغذائية المختلفة من سوق الهال بدمشق إلى أرض المحافظة لعدم وجود سوق هال بالقنيطرة، وهذا يرتب مصاريف إضافية، والحقيقة أن أسعار القنيطرة قبل الأزمة كانت تنافس المناطق ذات النجوم الخمسة فكيف اليوم وفي ظل الأزمة الراهنة؟

ولن نستعرض القائمة الطويلة لأسعار المواد بالقنيطرة ولكن سنكتفي بذكر بعضها وعلى سبيل المثال وذلك لمواد يوم الخميس ٣١ آذار فالفول الأخضر وهذا وقته ٢٠٠ ليرة، والبندورة ٢٢٥ والبطاطا ٢٢٥ والليمون ٤٠٠ والبصل ٢٩٠ والباذنجان والكوسا ٣٠٠ والفليفلة ٩٠٠، وأي جرزة حشائش ٢٥ ليرة، أما سعر السكر فـ٣٢٥ ليرة والرز (الشعلان) ٤٧٥ وزيت القلي ٤٣٥ واللبن ١٦٥ رغم أن المادة منتجة محلياً واللبنة الطرية ٦٥٠ والجبنة ٩٠٠ والحقيقة أن أسعار المواد لا تشجع على الاستمرار بذكرها.

ولا نبالغ إن جزمنا أن هناك عوائل أصبحت تشتري خضرها (بالحبة) وربما هناك كثير من العوائل عزفت عن شراء الخضر والفواكه واللحوم الحمراء والبيضاء وحتى البيض صار من المنسيات، وهنا نتساءل عن غياب القطاع العام ونقصد عدم افتتاح صالات للخزن والتسويق رغم الوعود التي بقيت مجرد حبر على ورق والتي يفترض حضورها وخاصة في الظروف الراهنة.

أم حسين (ربة منزل) تقول: لولا السلة الغذائية الموزعة من الهلال الأحمر لكانت أغلبية العوائل بالقنيطرة تعاني الويلات ففواتير الكهرباء حارقة والهاتف ارتفعت رسومه وكذلك المياه والإيجارات أرهقت المهجرين، مؤكدة الغلاء الفاحش لأسعار المواد، لافتة إلى أننا بالسابق كنا نقول: «نأكل بصلة وخبزة بس نكون مرتاحين» واليوم سعر البصل صار أغلى من الموز ولم نعد قادرين على شرائه!

مدير التجارة الداخلية بالقنيطرة المهندس علي زيتون أشار إلى أن المحافظة مستهلكة وغير منتجة والمواد أغلبيتها تستجر من سوق الهال بدمشق ما يرتب أعباء مالية إضافية على سعر المواد، والمديرية تضع نشرة أسعار بعد الاستئناس بنشرتي أسعار دمشق وريفها وبحيث تكون موحدة، لافتاً إلى التدخل الإيجابي لصالات الاستهلاكية وخاصة في المواد المقننة والتموينية والسعي الحثيث والجاد من المعنيين إلى إحداث صالتين للخزن، منوهاً بتوجيهات المحافظ للهلال الأحمر والجمعيات الخيرية بتوزيع الإعانات ومنها السلل الغذائية على جميع المقيمين على أرض المحافظة لتخفيف الأعباء المادية على تلك الأسر.

الحكومة تلاحق الدولار في السوق السوداء

محمد منار حميجو

أعلن المحامي العام بريف دمشق ماهر العلبي أن عدليتي دمشق وريفها تستقبلان يومياً نحو ١٥ ضبطاً متعلقاً بتصريف القطع الأجنبي في السوق السوداء، مؤكداً أن عدد الضبوط أزداد بشكل كبير خلال الأيام الماضية ما يشير إلى أن ازدياد حالات التصريف غير الشرعية أثرت بشكل كبير في انخفاض الليرة أمام الدولار.

وضبطت وزارة الداخلية «الأمن الجنائي» نحو ٧٠ حالة تصريف غير نظامية في السوق السوداء خلال الأيام الماضية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح العلبي أن الجهات المختصة تحيل الشخص المتهم على القضاء لتنظيم الضبط اللازم بحقه ثم تحويله إلى قاضي التحقيق المالي لاتخاذ الإجراءات القضائية اللازمة بحقه، مؤكداً أن القضاء ينظر في الكثير من حالات التصريف للقطع الأجنبي بطرق غير مشروعة.

وأضاف العلبي: إن السوق السوداء تعد السبب الرئيسي في ارتفاع الدولار أمام الليرة بهذه الطريقة الجنونية ومن ثم فإن محاسبة الفاعلين أو المروجين من أولويات القضاء بالتعاون مع وزارة الداخلية التي تلعب دوراً مهماً في مكافحة هذه الظاهرة.

ولفت العلبي إلى أن وزارة العدل أحدثت منصب قاضي تحقيق مالي مختص في القضايا الاقتصادية، معتبراً أن هذه الخطوة لعبت دوراً إيجابياً في مكافحة ظاهرة التصريف غير المشروع، مؤكداً أن معظم المتهمين استغلوا الأزمة للقيام بهذا الفعل غير المشروع والتلاعب بقود الناس، إضافة إلى كل ذلك التأثير في الاقتصاد المحلي بهدف المصالح الشخصية.

وبيّن العلبي أن هناك قانوناً خاصاً لتهريب وتصريف العملة بطرق غير مشروعة وأن العقوبات الموجودة فيه شديدة مشدداً على أن القضاء يطبق أشد العقوبات بحق من ثبتت عليه تهمة الصرافة غير المشروعة لما له من دور سلبي في التأثير في قيمة العملة المحلية وارتفاع الأسعار بشكل جنوني كما يحدث في الأيام الحالية.

وأكد العلبي أن شركات الصرافة تخضع لرقابة دائمة لضبط أي مخالفة تصدر عنها، مشيراً إلى التعاون الحاصل بين المصرف المركزي ووزارة العدل في مسألة ملاحقة المخالفين، إضافة إلى المركزي الذي يرسل مندوبين له لمتابعة القضايا الخاصة به.

وشهد سعر صرف الدولار ارتفاعاً غير مسبوق أمام الليرة ليتجاوز في الكثير من الأحيان حاجز الـ٥٠٠ ليرة في السوق السوداء كما روجت الكثير من مواقع التواصل الاجتماعية أسعار غير مسبوقة لسعر الصرف أمام الليرة ما أثر بشكل مباشر في معيشة المواطن عبر ارتفاع الأسعار بشكل جنوني.

وطالب رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي في اجتماع الحكومة يوم الثلاثاء الماضي وزارة الداخلية بالتشدد في ملاحقة المصرفين غير الشرعيين وأصحاب المواقع المروجة لإشاعات أسعار الصرف باعتبار أن هناك الكثير من التجار يعتمدون على هذه المواقع لتسعير بضائعهم.

صرف ٢٢٨ مليون ليرة لمزارعي البندورة المتضررين

زراعي مصياف ينهي تمويل القمح والشوندر نقداً وديناً

حماة- محمد أحمد خبازي

أكد خليل إبراهيم مدير المصرف الزراعي في مصياف، انتهاء عمليات تمويل المحاصيل الزراعية الشتوية كالقمح الشوندر السكري والأشجار المثمرة للموسم الزراعي الحالي.

وقال: إن عمليات التمويل تمت وفق ضوابط وأسس، منها ضرورة تطبيق نظام عمليات المصرف وتعليماته التطبيقية وجدول الاحتياج المعمول به، والتأكد من الترخيص الزراعي.

وأضاف: بلغت كميات السماد المبيعة للمزارعين منذ بدء عمليات التمويل بشهر تشرين الأول الماضي حتى الآن نحو ٥٥٢٠ طناً منها ١٢٥٤ طناً أسمدة سوبر فوسفات و٤٢٦٦ طناً يوريا.

كما تم بيع ٧٤٤ طناً ونصف طن من بذار القمح القاسي، وقد تمت عمليات التمويل نقداً وديناً لنهاية الموسم تشجيعاً للمزارعين ولمساعدتهم في عمليات الزراعة وتخفيف الأعباء المالية عليهم.

وكان فرع المصرف قد أنهى مؤخراً صرف مبلغ ٢٢٨ مليون ليرة كتعويض للأضرار الزراعية الناجمة عن آثار الجفاف والكوارث الطبيعية لمزارعي محصول البندورة للموسم الزراعي الماضي، كما انتهى من استقبال طلبات المكتتبين الراغبين بشراء الأبقار الحلوب المستوردة من العرق الأبيض والأسود فريزيان وهولشتاين وفريزيان هولشتاين وفق المواصفات والشروط الفنية المحددة من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، حيث بلغ عدد المكتتبين ٣٤٣ مكتتباً والأبقار المكتتب عليها ٢٩٩ رأساً..

مقاولو الإنشاءات العامة بطرطوس يرفعون الصوت:

إيقاف سحب الأعمال وصرف فروقات الأسعار بما يتناسب مع الظروف الراهنة

طرطوس- محمد حسين

طالب مقاولو الإنشاءات العامة بطرطوس باعتبار الحالة التي تمر بها البلاد ظرفاً قاهراً يستوجب تبرير التأخير للأعمال المتعاقد عليها وفسخ العقود المبرمة أو استكمالها وفق عرض مالي وفني وزمني جديد بسبب ارتفاع الأسعار الجنوني وغير المنطقي لكافة المواد والتجهيزات كالحديد والأخشاب والأسلاك النحاسية وجميع مواد البناء كما طالبوا بالإسراع في اعتماد توصيات لجنة الخدمات والبنى التحتية في رئاسة مجلس الوزراء عام ٢٠١٣ بخصوص فسخ العقود المبرمة مع الجهات العامة وتنظيم ملاحق عقود بالأعمال المتبقية فيها وفق عرض مالي وفني جديد إضافة لتعديل نظام العقود رقم ٥١ للعام ٢٠٠٤ بما يتناسب مع متطلبات المهنة وحجم المشاريع ومواكبة تطورات الاستثمار وإعادة الإعمار.. وشددوا على ضرورة طرح المشاريع الخدمية الجديدة بمناقصات يتقدم اليها المقاولون من القطاعين العام والخاص على حد سواء وعدم اللجوء للتعاقد بالتراضي مع القطاع العام الذي يقوم بتنفيذ معظمها من خلال متعهدين ثانويين ليسوا أعضاء في النقابة.

وأكد مقاولو طرطوس خلال انعقاد مؤتمر هيئتهم العامة السنوي على التقيّد بما ورد في قانون تنظيم المهنة لجهة عدم السماح لأحد بممارسة مهنة المقاولات ما لم يكن مسجلا في أحد فروع النقابة والعمل من خلال النقابة والوزارة لإعادة صياغة تعليمات التصنيف الخاص بشركات المقاولات بما ينسجم مع الظرف الراهن ومرحلة إعادة الإعمار والتقيد ببلاغ رئاسة مجلس الوزراء بعدم صرف الكشوف النهائية للأعمال دون الحصول على براءة ذمة من فرع نقابة المقاولين كما طالب الأعضاء بتسهيل حصول المقاول على براءة ذمة وإيجاد الحلول المناسبة لموضوع الغرامات التي يفرضها الجهاز المركزي للرقابة المالية بطرطوس بسبب غياب المهندس المقيم في المشاريع المبرمة والمنفذة منذ أعوام علما أن الغرامة تخالف نصوص دفتر الشروط العامة الصادر بالمرسوم رقم ٤٥٠. وعدم سحب الأعمال من المقاول وتنفيذها على حسابه حيث يتم سحبها ومن ثم تنفيذها على حسابه بنسبة تزيد على ٧٠٠٪ بحجة الظروف التي تمر بها البلاد علماً أنه لم يتم صرف فروقات الأسعار للمقاولين بسبب زيادة سعر صرف الدولار واليورو والذي انعكس ارتفاعاً في أسعار جميع المواد التي تدخل في عمل المقاولين كمواد البناء.

وطالب المقاولون من محافظ طرطوس بضرورة تخصيص قطعة أرض من مجلس المدينة لبناء مقر مناسب لفرع النقابة وتشكيل لجان مختصة ذات صلاحية لمتابعة جميع الظروف الطارئة التي تحصل أثناء تنفيذ المشاريع وإيجاد الحلول المناسبة لها والارتقاء بالمهنة من خلال إعادة ضم جميع الذين يعملون فيها من مهندسين ومقاولين وشركات عامة وخاصة بنقابة واحدة.

رئيس فرع النقابة المهندس صالح يحيى محمد شاطر المقاولين طروحاتهم وأكد بالمقابل ضرورة التقيّد بتنفيذ المشاريع التي توكل إليهم بالمواصفات الفنية المحددة بدفاتر الشروط، والتقيّد بالمدد الزمنية وألا يكونوا سبباً في التأخير، مبيناً استعداد المقاولين للمساهمة في إعادة إعمار ما دمره الإرهاب في سورية.

المهندس محمد رمضان نقيب مقاولي الإنشاءات العامة في سورية تحدث أمام المؤتمر عن الخطوات التي قامت وتقوم بها النقابة المركزية لمعالجة قضية سحب الأعمال من المقاولين وبحيث تتم إعادة دراسة العقود في ضوء الظروف الراهنة.. وأشار إلى العديد من المراسلات التي وجهها للحكومة واللقاءات التي أجراها مع الوزراء المعنيين.

محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى أجاب عن التساؤلات والقضايا المطروحة مشيراً إلى أن إعطاء معظم المشاريع لجهات القطاع العام إنما يأتي تنفيذاً لبلاغ رئاسة مجلس الوزراء بهذا الخصوص.. وأكد أهمية وضرورة وجود المهندس المقيم في المشروع وقيامه بواجبه المهني ووعد بمعالجة القضايا المحلية التي طرحت من المقاولين.

شيوعي السويداء:

قائمة الوحدة الوطنية ضعيفة لأنها من نوع واحد

السويداء- عبير صيموعة

لم يقدم أعضاء مجلس الشعب للدورة السابقة أي شيء مقنع للشعب على ما يبدو وهو ما جعل الكثيرين في المحافظة لا يولون انتخابات مجلس الشعب الأهمية التي يستحقها وما أكد هذه الحقيقة ما بادر به معظم الأهالي ممن التقتهم «الوطن» بأنهم لم يلسموا أي تغيير في المحافظة ضمن المطالب التي جرى تقديمها للأعضاء السابقين لافتين إلى أن أعضاء قائمة الجبهة الوطنية الحالية غير معروفين لكثير منهم كما أن معظمهم يقطن خارج المحافظة منذ سنوات فماذا ينتظرون منهم من خدمات؟ لا يعرفون؟؟!!!

عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي رافع سعد أشار أنه من حيث واجبات مجلس الشعب فهو هيئة تشريعية أناط بها الدستور التشريع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي كما أن أعضاء مجلس الشعب هم المعنيون في السياسة التي تتعلق بمعيشة الشعب وخدماته من صحة وتعليم وطبابة ويحقق الدستور بتحقيق فرص العمل لذلك المهمة تنحصر في التشريع.

ومن هنا يأتي التوجه الاقتصادي للحكومة الحالي ونتائجه نتائج كارثية على الشعب من حيث تضخم العملة وارتفاع الأسعار وفلتان الأسواق وعدم قدرة الدولة على التحكم بالتجارة الداخلية والخارجية، فهو الجانب المطلوب من مجلس الشعب القادم وهو أن يراعي ظروف الشعب حيث أصبحت الليرة السورية تعادل عشر قيمتها لذلك ترتب على المواطنين عشرة أضعاف في الحد الأدنى للمعيشة كما يجب على المجلس انتهاج سياسة اقتصادية تراعي مصلحة الإنتاج والمنتجين وعامة الشعب بتقوية القطاع العام ونحن نريد من مجلس الشعب أن يراعي مصلحة الشرائح الوطنية من فلاحين وحرفيين وصناعيين بما يعزز الإنتاج الوطني والحياة بشكل عام وليس مجلسا يتلقى أوامره من أي جهة أخرى حتى المنتمي الحزبي عندما يكون عضواً في مجلس الشعب يجب أن يكون مستقلا في قراره.

وهذا طبعا ينسجم مع انتمائه السياسي أما ما يتعلق بقائمة الوحدة الوطنية فهي قائمة ضعيفة أولاً بالتكوين لأنها من نوع واحد فيجب أن يكون بها أكثر من قوى سياسية لذلك فهي غير مقنعة للناخبين من حيث التكوين ومن ناحية أخرى إن المرشحين الذين احتوتهم القائمة يجب أن يكونوا معروفين من الشعب ويمتلكون الخبرة الاختصاصية والحضور الجماهيري ويتمتعون بشخصية مقنعة للآخرين من حيث التواصل الاجتماعي.

نتمنى أن تكون القائمة الموجودة من شخصيات معروفة للباحث ضمن الدائرة الانتخابية ونتمنى لمن سيصلون إلى مجلس الشعب أن يحافظوا على القسم الدستوري وأن يقدموا كشف حساب لناخبيهم عن كل عام وأن يثبتوا للناخبين أنهم أحسنوا الاختيار.

وأمام تحفظ الكثيرين على أعضاء قائمة الجبهة التي تضم أربعة مرشحين.